الفصل الخامس

أزمة مارس 1954

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الخامس

أزمة مارس 1954

ربيع الديمقراطية الذي تم إجهاضه:

– انت مش كنت عايز تشوف الحرية .. اهيه يا سيدى قدامك
ازمة الديمقراطيه (١٩٥٤)

مضى أكثر من نصف قرن على أزمة مارس 1954 دون أن نرى كتابات تتعرض لأبعاد تلك الأزمة الشهيرة التي أحدثت تحولا جذرياً في تاريخ مصر المعاصر والمنطقة بأكملها ! ولم نسمع عن دراسات تحليلية لتلك الأزمة وأبعادها ووثائقها والدروس المستفادة منها ، باعتبار أن تلك الأزمة كانت ربيعا للديمقراطية جرى إجهاضه والانقضاض عليه.

obeikandl.com

فلم تكن أزمة مارس مجرد صراع علني على السلطة بين أنصار اللواء محمد نجيب وأنصار البكباشي جمال عبد الناصر أو صراع بين العسكريين على اقتسام السلطة في البلاد، بل كانت الأمور أكثر عمقاً من ذلك لمن يريد قراءة التاريخ وأحداثه متجردًا من الأهواء والمصالح الشخصية[1].

بينما يرى فريق من المؤرخين وصناع الأحداث التاريخية أن أزمة مارس 1954 كانت عبارة عن صراع إرادتين :واحدة تطالب بالديمقراطية والحياة النيابية السليمة تطبيقاً للمبدأ السادس لثورة يوليو (إقامة حياة ديمقراطية سليمة) وهو المبدأ الأهم الذي تم إقصاؤه وتأجيله من قبل أعضاء مجلس قيادة الثورة وأما الإرادة الأخرى فكانت تصر على تكريس حكم العسكر (الانفرادي والشمولي) وإلغاء الأحزاب وفرض الرقابة على الصحف وتقييد الحريات العامة في البلاد . إلا أن هناك فريقًا آخر يرى أن أزمة مارس كانت صراعا بين تيار يريد استمرار ثورة يوليو ومكاسبها التى حققتها للشعب المصرى وتيار يريد إجهاض الثورة وعودة الأحزاب القديمة للحكم.

وقبل الدخول في تفاصيل أزمة مارس وما جرى فيها من أحداث ومواقف يجب أن نتوقف عند الأزمة الأشد والأخطر من أزمة مارس 1954 وهي استقالة الرئيس محمد نجيب التي قدمها في يوم الثلاثاء 23 فبراير 1954 وهي الأزمة (الأم) أو الزلزال الذي هز الثورة من جذورها (وهي لم تكمل عامها الثاني)[2] وقد روى اللواء نجيب أسباب استقالته في كتابه " كلمتي للتاريخ " والتي تلخصت في الآتي :

1 - اتجاه مجلس قيادة الثورة إلى الديكتاتورية والتنكر للمطالب الشعبية بإقامة حياة نيابية سليمة .

2 - صدور قرارات الاعتقال وإقامة المحاكم الثورية (بمختلف مسمياتها للسياسيين القدامى وجميع خصوم الثورة) .

(1) د.عبد العظيم رمضان ، عبد الناصر وأزمة مارس 1954 ،ط روز اليوسف القاهرة 1976 .
(2) محمد نجيب ، " مصير مصر " طبعة القاهرة دار ديوان 1995 .

3 - صدور تصرفات معيبة لبعض الضباط الذين انتشروا في أنحاء مصر بالإضافة إلى مظاهر الثراء التي بدت عليهم والمصاريف السرية التي توزع على الأصدقاء والأتباع فتفسد الذمم والضمائر .

4 - تدخل بعض ضباط مجلس القيادة في الأمور الرسمية والدستورية التي تتجاوز ما تقضي به القواعد والقوانين .

5 - قيام مجلس الثورة بتصفية المعارضين لتوجهاتهم وإخراج نخبة من ضباط الجيش إما إلى المعاش أو الوظائف المدنية داخل البلاد وخارجها أو وضعهم في السجون .

بذور الصراع بين نجيب وعبدالناصر:

وقبل أن نخوض في تداعيات استقالة اللواء نجيب من جميع مناصبه كرئيس للجمهورية ورئيس لمجلس قيادة الثورة ورئيس للوزراء يجدر بنا أن نتوقف عند حدود جذور الخلاف بين نجيب وعبد الناصر التي دفعت محمد نجيب إلى تقديم استقالته وما تلا ذلك من أحداث ، كادت تتعرض خلالها البلاد لويلات حرب أهلية مدمرة .

شعبية نجيب:

ويمكن القول من خلال مراجعة وثائق تلك الفترة بأن قصة الصراع على المبادئ بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر لم تحدث فجأة ولم تنشأ من فراغ ، وإنما كانت لها بذور دفينة أخذت في النمو ، قبل أن ينقضي عام واحد على بداية الثورة[1].

ذلك أنه لم تكد تمر بضعة أشهر على قيام الثورة حتى بدأ عبد الناصر تحت تأثير النوازع البشرية يشعر بالغيرة فقد تركزت كل الأضواء على اللواء محمد نجيب باعتباره الرجل الذي قاد الثورة وطرد الملك وأنقذ الشعب المصري من

(1) راجع مقال اللواء جمال حماد في مجلة أكتوبر العدد 673 في 17/ 9/ 1989 .

obeikandl.com

عهد الظلم والطغيان وأصبح أمل البلاد في تحريرها من الاستعمار البريطاني الجاثم على صدرها منذ سبعين عاماً .

ولم يكن عبد الناصر برتبته الصغيرة وشخصيته المجهولة لدى معظم أفراد الشعب والجيش ، بقادر على أن يدخل في منافسة متكافئة مع محمد نجيب بشعبيته الضخمة بين الجماهير ومكانته المرموقة داخل مصر وخارجها، خاصة في السودان الشقيق، وكانت صوره توضع في أبرز الأمكنة في المكاتب والمنازل ، وأحاديثه وخطبه تتصدر الصفحات الأولى من الصحف المصرية والعربية ، كما كانت الصحف الأجنبية تتسابق على نشر أحاديثه وصوره ، وصدرت بعض المجلات العالمية ذائعة الصيت وعلى أغلفتها صور له بملابسه العسكرية كانت ملامحه فيها تنطق بالصلابة والقوة[1].

ولقد ظل محمد نجيب طوال العام الأول للثورة وهو الرمز المجسد لها أمام الشعبين المصري والسوداني وظلت مكانته شامخة راسخة لا تدانيها مكانة أحد من زملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة فقد أصبح يتولى بعد أقل من شهرين من قيام الثورة أخطر ثلاثة مناصب في الدولة وهي رئاسة مجلس قيادة الثورة، رئاسة الوزراء، والقيادة العامة للقوات المسلحة[2].

وكان أعضاء مجلس قيادة الثورة بما فيهم جمال عبد الناصر يتنافسون أمام الجماهير في الإشادة بقيادته الحكيمة ووطنيته الصادقة ومناقبه العظيمة ، ويرددون في كل خطبهم وأحاديثهم أن محمد نجيب قائد الثورة ، وأنهم جنوده الأوفياء المخلصون .

---

(1) انظر مقال الدكتور حسين مؤنس " سمعة مصر من التراب إلى السحاب " .. نشر في مجلة المصور العدد 1464 في 31 /10 /1952 . وفيه يقدم بالأدلة والوثائق من خلال رحلته للولايات المتحدة وأوربا كيف أن الصحف الغربية الكبرى مثل مجلة (تايم)وسير أوف انترناشيونال أفيرز ..وصحيفة النيويورك تايمز ..وغيرها من الصحف العريقة في العالم ..كانت تتصدر أغلفتها وصفحاتها الأولى و الرئيسية صور الجنرال محمد نجيب قائد الثورة في مصر أو جورج واشنطن النيل (نسبة إلى الرئيس الأمريكي المؤسس) .. وكانت الصحافة الغربية ترى في أفكار نجيب وثقافته القانونية ما يدفعه لإلحاق مصر بركب الأمم المتقدمة ولمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى كتاب واشنطن تخرج من الظل تأليف جيفري أرونسن تقديم محمد سيد أحمد مؤسس الأبحاث العربية ودار البيادر بيروت، القاهرة 1987 .

(2) راجع كتاب " عبد الناصر والسودان " تأليف محمد سعيد الحسن ، دار ميدلايت ، لندن 1992 .

obeikandl.com

باسم الله وباسم الوطن أدعو إلى مؤتمر وطني يعقد خلال هذا الأسبوع يضم جميع الساسة والزعماء، شيوخا وشبانا، من مختلف الأحزاب والاتجاهات، ليضعوا ميثاقا وطنيا أخلاقيا يلتزمون به ويشاهدون عليه أمام الله والوطن والشعب.

يجب أن يسدل الجميع ستارا كثيفا على الماضي

يجب أن نبدأ صفحة جديدة مجيدة في حياتنا

يجب أن نتحلى بتعاليم الإسلام الداعية إلى التعاون والمحبة في التسامح والصفح والعفو والتقدم والتقدم في الحرب والسلم وفي السر والعلن

فما أجمل أن تتعانق الضفائر الزاهرة بالحب والصفح والتسامح

وما أسمى النفوس العظيمة المفعمة بالأخلاق الكريمة

...

لقد نشأ بيننا وبينكم في الماضي اختلافا ما أن ذلك النشاز وتلك الفرقة هما للصالح العام فاستغل كل منا استعمار أنفاسكم والملك الطاغية السابق نشاز بيننا وفرقتنا لصوالحهما الدنيئة وضد الصالح العام وكان الواجب أن يذكر

فليكن لنا من ماضينا عبرة

لننبذ النشاز والفرقة ولنطهر قلوبنا من الضغينة والكراهية ولنعمرها بالحب والصفح والتسامح ولنتكاتف جميعا في سبيل الوطن.

...

لقد حققت الثورة للوطن مكاسب ضخمة ما كنا نصل

خطاب لجمع الشمل بخط محمد نجيب
أثناء الأزمة

obeikandl.com

ولم يتخلف عبد الناصر نفسه عن إعلان تأييده ولإظهار إعجابه بقائده، ففي خلال رحلة محمد نجيب بالقطار إلى الصعيد والتي استمرت عدة أيام في مارس 1953 بهدف كسب المزيد من التأييد الجماهيري لثورة الجيش ودعم قراراتها وتحولاتها المصيرية ، وفي أثناء زيارة اللواء محمد نجيب إلى أسيوط اصطحبه البكباشي جمال عبد الناصر لزيارة قريته ومسقط رأسه "بني مر" وهناك أقسم الولاء لقائده محمد نجيب في حضور أشقائه " شوقي عبد الناصر وعز العرب عبد الناصر والليثي عبد الناصر .. ووقف عبد الناصر موجها خطابه للواء نجيب ، قائلا : " باسم أبناء هذا الإقليم أرحب بك من قلبي وأعلن باسم جميع الفلاحين أننا آمنا بك فقد حررتنا من الفزع والخوف وآمنا بك مصلحاً لمصر ونذيراً لأعدائها .. سيدي القائم باسم الفلاحين أقول سرًا ونحن معك جنود لك فقد حفظنا أول درس لقنتنا إياه وهو أن تحرير مصر أمر واجب وخروج قوات الاحتلال عن بلادنا أمر لابد منه.. إننا نستبشر لمصر بعد أن رأينا تعاليمك قد وصلت إلى أقصى الصعيد وأصبحت أملا في أن تتحقق لمصر حريتها على يديك ، إن مصر كلها تناصرك القضاء على قوات الاحتلال "[1].

وفي قرية أسطال بمحافظة المنيا (مسقط رأس عبد الحكيم عامر) وقف جمال عبد الناصر موجهاً كلمته للجماهير بحضور صديقه عامر قائلا : " لقد رأينا في زيارتنا بلاد الوجه القبلي شعب مصر كله خرج لتحية الرئيس فخاب بذلك من ظن أن مصر شعباً وجيشاً وحدة متماسكة ، هيهات لقوى الشر كله أن تقطعها أو تفصمها وهذه النفوس القوية والسواعد التي خلقت من حديد هي التي تتولى تنفيذ ما آمنا به ويؤمن به المصريون جميعا .

اذكروا أن قائدنا محمد نجيب قال في اللحظة الأولى من يوم حركة التحرير: إنه لابد من تحرير مصر ولابد من أن يجلو الإنجليز عن بلادنا .

وأما زميله وصديق عمره الصاغ (رائد) عبد الحكيم عامر فقد وجه تحية

(1) كتاب العام الأول للثورة ص 172 .

لقائده اللواء نجيب قائلا..هذا وطني الأصغر يحييك.. هنا نشأت وتلقيت أول درس في الوطنية حتى لبيت نداء الوطن الأكبر من إخواني الأحرار، وها هو ذا بلدي يبايعك وهاهم أولاء رجاله أمامك أقوياء أشداء يعاهدونك على السير معك واثقين بك ومؤمنين "[1].

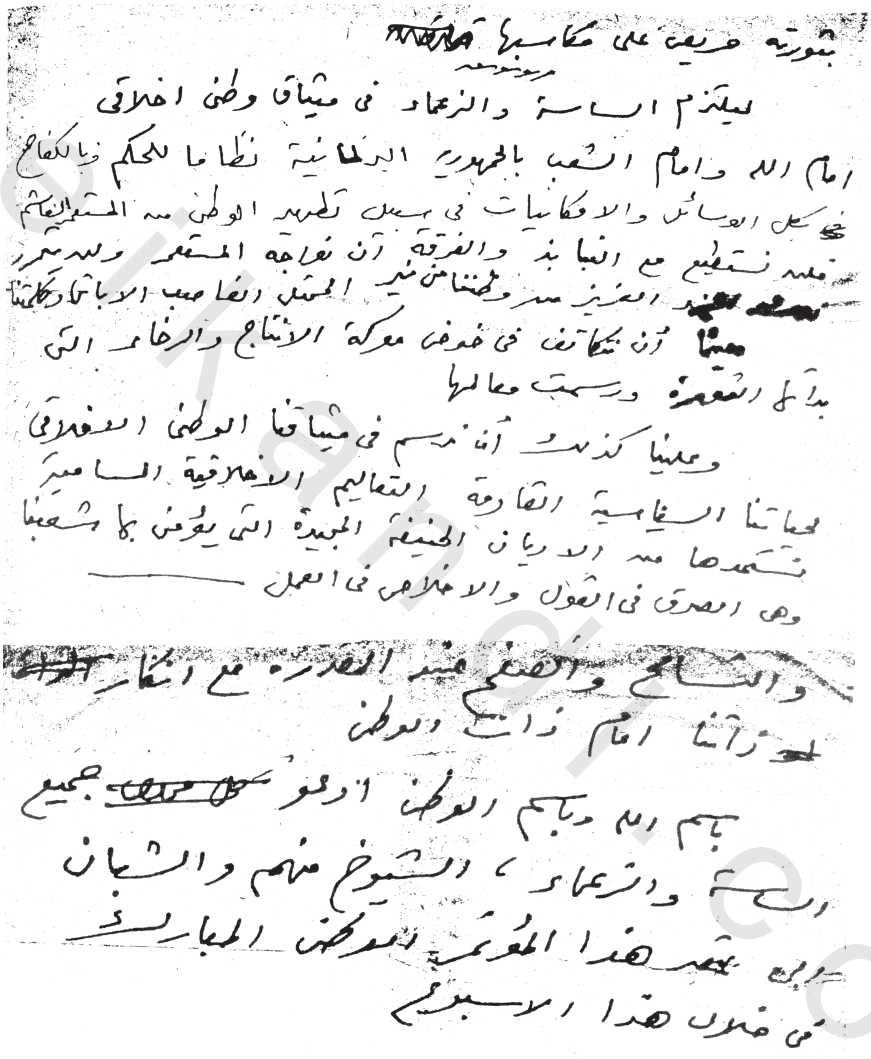

(1) كتاب العام الأول للثورة ص179 .

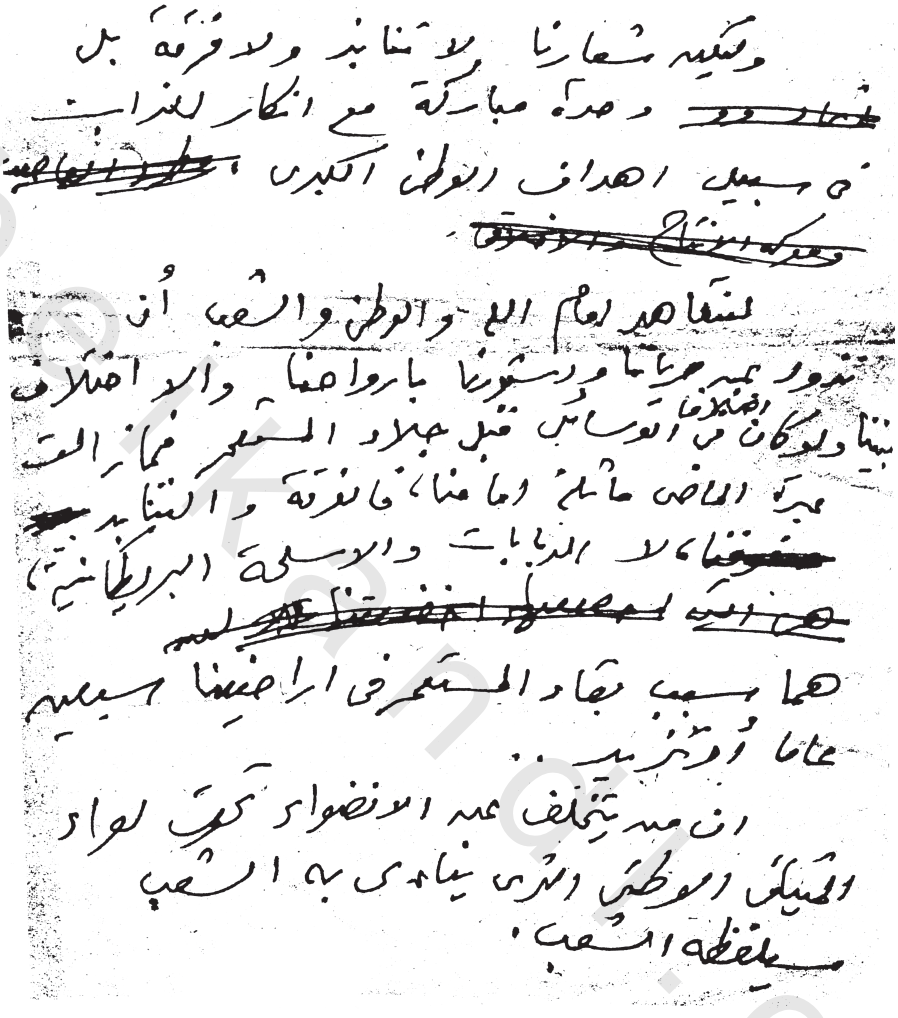

صورة خطاب بخط اليد للرئيس محمد نجيب فى أزمة مارس ١٩٥٤.

ويقول المستشار سليمان حافظ في مذكراته (غير المنشورة) : وكنت يومئذ كما كان الناس جميعاً يعتقدون أن نجيب هو قائد الحركة وأن أعضاء مجلس القيادة أركان حربه .. ثم يضيف ولقد رأيت مرة جمال سالم يبلغ نجيب

تفاصيل مهمة كان قد قام بها وهو منتصب أمامه في وقفة الانتباه وقد أنهكه الإجهاد فأبى نجيب عليه أن يكمل حديثه وحنا عليه حتى أظهر ما كان قد أعده لنفسه من لبن وعصير وفاكهة لغذائه وكان يومئذ محتمياً عليه لوعكة . فكان حنوه علية كحنين الأم على طفلها ترضعه عصارة نفسها ..ويذكر حافظ "أن الدموع انسابت من عينيه في تلقائية بعد هذا المشهد ويقول : ورأيت مرة أخرى صلاح سالم يبكي بين يدي ، لأن نجيب كان قد أوصى صحبه يوماً أن يعدوا خلفا له يتولى قيادة الحركة بعده إذا ما خلا مكانه ولما هونت هذا الأمر عليه بأن هذا لا يعني أن نجيب معرض لكرب بل هو احتياط يمليه عليه بعد النظر قال إنه يعلم أن نجيب ملهم ومن ثم توجس عليه شراً ولم يذهب ما به حتى اتفقنا على تشديد الحراسة عليه[1]!

والمثير في الأمر أن الأخوين جمال وصلاح سالم ، كانا من أكثر المحرضين ضد محمد نجيب بعد ذلك حتى أن جمال سالم قدم اقتراحاً غريباً أثناء اشتعال الخلاف بين عبد الناصر ونجيب يقضي باغتيال محمد نجيب[2]! والشاهد مما سبق سرده من وقائع وأحداث مسجله بالوثائق والأسانيد أن جماهيرية محمد نجيب أثارت حفيظة جمال عبد الناصر وأعضاء مجلس قيادة الثورة الموالين له فبدأ عبد الناصر ومجموعته يخططون لإزاحة نجيب عن السلطة عبر مجموعة من الخطوات بهدف تقليص صلاحياته ومضايقته ببعض الأمور والتصرفات.

وكانت بداية ذلك المخطط في أوائل مايو عام 1953 أثناء إجراء المفاوضات الرسمية بين مصر وبريطانيا وكان السبب في ثورة محمد نجيب على عبد الناصر في هذا الموقف هو تصرفات أعضاء الوفد المصري في المفاوضات الرسمية التي كانت تجري بين مصر وبريطانيا من أجل تحقيق جلاء القوات البريطانية عن مصر وكان الوفد المصري برئاسة محمد نجيب

(1) مذكرات سلميان باشا حافظ غير منشورة .
(2) راجع كتاب ..والآن أتكلم " مذكرات خالد محيي الدين " الأهرام 1993 .

وعضوية عبد الناصر والبغدادي وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم والدكتور محمد فوزي (وزير الخارجية) ، وقد ذكر محمد نجيب في مذكراته " كلمتي للتاريخ " أنه لاحظ ظاهرة كانت تتكرر خلال الجلسات وهي كتابة بعض الأعضاء العسكريين أوراقاً صغيرة وتمريرها إلى عبد الناصر الذي كان يقرؤها ويشير إلى مرسلها بهزة رأس خفيفة بما كان يعني تجاهل أعضاء الوفد المصري لرئيسهم أمام الوفد البريطاني[1].

وقد ذكر محمد نجيب أنه استدعى عبد الناصر إلى مكتبه بسبب ذلك وثار في وجهه ثورة عنيفة وقال له: إن هذه التصرفات أمام المفاوضين الإنجليز لن تضعف شخصيته هو ولكن تضعف مصر وأنها تدل على وجود خلافات، ومن مصلحة الإنجليز تعميق هذه الخلافات والاستفادة منها ، وإن كان هذا معقولا داخل مجلس الثورة أو خارجه فإنه لا يمكنه أن يكون معقولا على مائدة المفاوضات مع العدو [2].

وبدأت خطة الضباط الشبان للتخلص من نجيب:

وبعد وصول الخلاف بين نجيب وعبد الناصر إلى العلانية بدأ عبد الناصر يخطط لإزاحة نجيب عن السلطة بعد أن استنفد أغراضه منه وهو إنجاح الثورة وتولي مسئولية قيادتها وتوطيد دعائمها في المرحلة الأولى الخطيرة من مراحلها .

وكانت الخطوة الأولى في سبيل ذلك الهدف الذي سعى إليه جمال عبدالناصر هي إعلان الجمهورية لكي يصبح محمد نجيب رئيساً رمزياً لها في حين يستحوذ جمال عبد الناصر ومجموعته على مجلس الوزراء وكان ضمن هذا المخطط أن يفرض عبد الناصر نفوذه على الجيش بتعيين صديقه الصاغ (رائد) عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة وقد ذكر محمد نجيب في مذكراته " كلمتي للتاريخ " أنه رفض ترقية الصاغ عبد الحكيم عامر إلى رتبة (لواء) دفعة واحدة وتعيينه قائداً عاماً لجميع القوات المسلحة ،

(1) كلمتي للتاريخ " ، ص151 .

(2) كلمتي للتاريخ " ، ص152 .

مبيناً أن ذلك سوف يخلق نقمه عامة في الجيش قد تكون صامتة ومطوية في الصدور ولكنها ستكون قابلة للانفجار في أي لحظة[1].

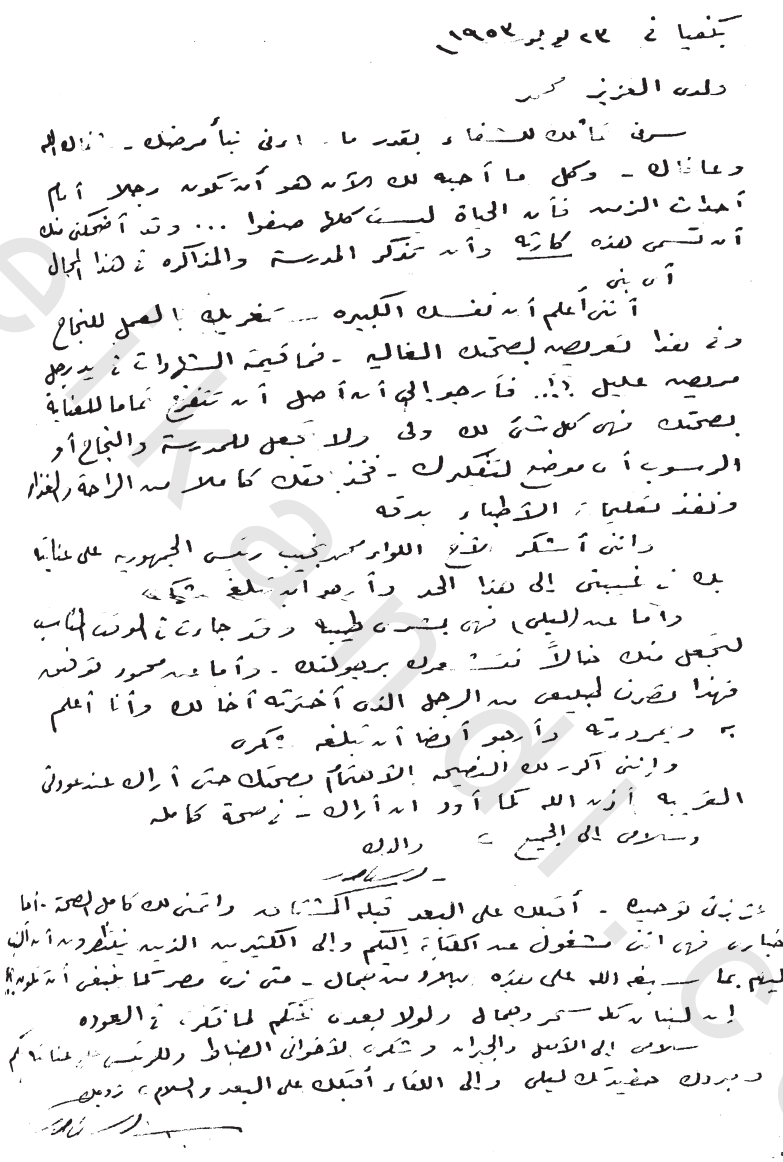

خطاب من يوسف صديق فى المنفى خرج
مبكرا من من مجلس الثورة

(1) كلمتي للتاريخ " : ص95 .

ويقول نجيب :" لم أعترض فقط على ترقية عبد الحكيم عامر أربع مرات دفعة واحدة مما ليست له سابقة في الجيش المصري ..ولكنني اعترضت أيضاً على إعلان النظام الجمهوري ، لم أعترض لأنني ضد النظام الجمهوري ومؤيداً للنظام الملكي ..ولكنني اعترضت لإيماني بأن تحويل نظام البلد السياسي يجب أن ينص عليه الدستور وأن يكون ذلك موضع استفتاء شعبي عام[1].

وقد أكد عبد اللطيف البغدادي في مذكراته أنه هو الآخر كان معارضاً لتولي عبد الحكيم عامر أمر الجيش ..ويقول البغدادي :" كنت معتقداً أن جمال عبدالناصر لم يرشح عبد الحكيم لتولي الجيش إلا لغرض سياسي وأنه يهدف إلى أن تصبح له السيطرة السياسية دون باقي المجلس وذلك عن طريق مساندة الجيش له ، وأن الذي يضمن ذلك تعيين عبد الحكيم قائدا عاماً له معتمداً على قوة الصداقة المتينة والتفاهم القائم بينهما ، كما كنت أخشى أيضاً من تولي عبد الحكيم أمرًا يصبح الجيش في المستقبل أداة تدخل في السياسة العامة ومدى خطورة هذا على مستقبل البلاد ، لذا رأيت أن الاعتراض على اقتراح جمال مبينًا أنه من الأفضل أن يتولى أمر الجيش ضباط محترفون للتفرغ له والابتعاد عن السياسة ، وذاكراً أن الجيش إذا دخل في السياسة فسد الجيش وفسدت السياسة أيضاً ، وأن هذه محصلة تجارب على مدى التاريخ ولكن جمال عبد الناصر تمسك باقتراحه مبينا أنه من المستحيل أن يوكل أمر الجيش لشخص غريب وليس منا فيتحكم في رقابنا (على حد تعبيره) وموقفي هذا من تعيين عبد الحكيم عامر خلق حساسية لديه نحوي لم أعلم بها إلا فيما بعد من جمال سالم.

وعندما أعلن قرار تعيين عبد الحكيم عامر قائداً عاماً للجيش تقدم قائد سلاح الطيران اللواء حسن محمود باستقالته من القوات الجوية ورفض أن

(1) كلمتي للتاريخ ص96 .

يستمر في منصبه احتراما لرتبة اللواء التي كان يحملها –على حد قوله- ، ولأن عبد الحكيم الذي كان صاغاً ثم رقي إلى رتبة اللواء دفعة واحدة سيرأسه، وهو لا يرضى لنفسه بهذا الوضع وتبعاً لهذا الإصرار قبلت استقالته وعين بدلا منه الطيار محمد صدقي محمود[1].

نجيب يفاجىء مجلس الثورة بالاستقالة :

تجمعت ظروف عديدة أدت إلى نفاد صبر اللواء محمد نجيب على تصرفات جمال عبد الناصر وزملائه من أعضاء مجلس قيادة الثورة، خاصة بعد تعيين عبد الحكيم عامر قائداً عاماً للجيش ومن ذلك قرار مجلس الثورة بتفويض سلطاته إلى عبد الناصر (في غياب محمد نجيب) وهو الاقتراح الذي تقدم به جمال سالم وبذلك استجمع جمال عبد الناصر بعض خيوط السلطة في يده تمهيداً لإزاحة نجيب عن مقاليد الحكم في البلاد وقد شرح محمد نجيب الظروف التي أجبرته على تقديم استقالته في كتابه (المصادر) " مصير مصر " الذي صدر باللغة الإنجليزية في لندن عام 1955 ، وفيه يقول : " كانت مصر يوم استقلت تحكمها ثلاثة مجالس : حكومة رسمية وحكومة غير رسمية ، ومؤتمر مشترك يفترض أن يمثل الحكومتين، ولما كنت- بنص الدستور الانتقالي قائد الثورة ورئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء فقد كان مفروضاً أن أشرف على كل هذه المنظمات وما كنت في الواقع أشرف على أي منهما إذ كان الإشراف الحقيقي والسيطرة الفعلية رهناً بقرار أغلبية أعضاء مجلس قيادة الثورة".

وقد كشف اللواء محمد نجيب في تسجيل نادر أجرته معه عائلة المرحوم يوسف منصور صديق عضو مجلس قيادة الثورة كيف أنه اعترض على خروج يوسف صديق من مجلس قيادة الثورة مبكراً في 16 يناير 1953 ، فيقول

(1) راجع مذكرات عبد اللطيف البغدادي ط المكتب المصري الحديث .

محمد نجيب :" وأنا اعترضت ..لكنه أيضاً يذهب اعتراضي مع 14 واحدًا.. كانوا يريدون أن يتخلصوا منه ! "[1].

كان التصويت داخل مجلس قيادة الثورة بالأغلبية وكان لمحمد نجيب صوتان ، ويشير محمد نجيب في مذكراته إلى أنه اعترض على إعدام العاملين مصطفى خميس ومحمد البقري اللذين اتهما بتنظيم إضراب كفر الدوار .

يقول نجيب.. وصدر حكم المجلس بإعدام العاملين خميس و البقري وجاء الحكم لي للتصديق، وتوقفت.. لن أصدق على حكم بالإعدام وحركتنا لم يمض عليها عشرات الأيام وطلبت مقابلة المتهمين بعد أن أفصحت عن رأيي صراحة ..ويضيف نجيب قائلاً : حضر مصطفى خميس إلى مكتبي بالقيادة.. دخل ثابتاً وعندما رجوته أن يذكر لي ما إذا كان أحد قد حرضه لأجد مبرراً لتخفيف الحكم عليه أجاب في شجاعة بأنه لا هيئة ولا إنسان من ورائه ..وأنه لم يرتكب ما يبرر الإعدام . كان صاحب مبدأ لم يخنه حتى في الفرصة الأخيرة لنجاته. وخرج مصطفى خميس من مكتبي وقد أثقل الحزن قلبي بعد أن صدقت على الحكم[2].

لقد كان موقف الرئيس محمد نجيب من إعدام العاملين خميس والبقري محل جدل ، خاصة بين المثقفين التقدميين وقوى اليسار ، التي اتهمته بالصمت تجاه إعدام العمال دون إقامة محاكمة عادلة تتوافر فيها ضمانات حقيقية . وهو كلام لا يعبر عن إدراك حقيقي لطبيعة تلك المرحلة التاريخية التي كان فيها مجلس لقيادة الثورة يضم 14 عضوا ، بعضهم من ذوى خلفيات وانتماءات أيديولوجية مختلفة إلا أنهم فى النهاية عسكريون تحكمهم قواعد الضبط والربط والحسم وتبرير المحاكمات الثورية بأنها في صالح استمرار مسيرة الثورة دون أي اعتبارات أخرى مثل الرأفة أو الشفقة ، باستثناء الرئيس

(1) انظر ملحق الوثائق في نهاية الكتاب
(2) كلمتي للتاريخ .

obeikandl.com

محمد نجيب الذى كان بحكم سنه وخبرته الحياتية وثقافته القانونية ، يختلف مع الخط الذى سار فيه الضباط الشبان من أعضاء مجلس قيادة الثورة . ورغم ذلك فقد كان مجرد صوت واحد فى مواجهة 13 صوتا .

اليـاوران

الرتبة والإسم	السلاح	تاريخ التعيين أو الانتداب
لواء		
على محمد البنا	—	٨ -١١-١٩٥١
صاغ		
أحمد حلمى محمد	خدمة الجيش	٢٧-٩-١٩٥٢
محمد ثابت	المدفعية	٢٧-٩-١٩٥٢
(ا.ح) اسماعيل فريد (٣) ... ... (السكرتير العسكرى للسيد رئيس الجمهورية)	المشاة	١ -٨-١٩٥٣
يوزباشى		
رياض سامى مصطفى ... (السكرتير الصحفى للسيد رئيس الجمهورية)	المشاة	٢٤-٩-١٩٥٣
محمد فايزيكن	الفرسان	٢٧-٩-١٩٥٢

الذين عملوا مع اللواء نجيب

obeikandl.com

وليس هذا الكلام دفاعا عن موقف محمد نجيب الذى برره فى ذكرياته فيما بعد.

ولكن الحقيقة أن محمد نجيب بحكم دراسته العليا للقانون كان رافضا للمحاكم الاستثنائية بمختلف مسمياتها ..محاكم الثورة أو الغدر أو الشعب !

وكان يراها عودة بالثورة إلى الوراء حيث تلفيق التهم من قبل البوليس السياسي قبل الثورة ، ولذلك فقد رفض محمد نجيب اعتقال ضباط المدفعية وعلى رأسهم القائمقام (عقيد) رشاد مهنا ، الوصي على العرش سابقاً ، مع زملائه من الضباط بملابسهم العسكرية ، كما رفض التصديق على إعدام البكباشي (مقدم) حسني الدمنهوري ، الذي اتهم في قضية ضباط المدفعية وجرى تعذيبه لانتزاع الاعترافات منه .

واعترض نجيب على المحاكمات الاستثنائية وغير العادلة للمواطنين والتي سميت بمحكمة الثورة ..ووصفها بأنها (أسوأ دعاية للثورة فقد أشاعت الكراهية لنا بعد اعتقال بعض الزعماء والسياسيين الذين سبق الإفراج عنهم.. حتى أنني نجحت في إلغائها بعد ذلك)[1].

ولكن تلك المحاكمات عادت في 26 سبتمبر 1953 وحكمت على 4 أشخاص بالخيانة العظمى وعلى رأسهم إبراهيم عبد الهادي (باشا) رئيس وزراء مصر الأسبق ، ولكن محمد نجيب رفض التصديق على الحكم وسافر إلى الإسكندرية واعتكف هناك حتى يتراجع أعضاء مجلس الثورة عن هذا القرار وبالفعل تراجعوا وتم تخفيف الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة .

ويقول السفير رياض سامي في مذكراته (إنه كان من المستحيل أن يلجأ محمد نجيب إلى السفر للإسكندرية كلما اختلف مع أعضاء مجلس الثورة لذا بادر بتقديم استقالته)[2].

كانت هوة الخلاف تتصاعد يوماً بعد يوم بين محمد نجيب ومجموعة

(1) كنت رئيساً لمصر ص 66
(2) مذكرات السفير رياض سامي مرجع سابق.

obeikandl.com

مجلس قيادة الثورة خاصة بعد تزويرهم توقيعه على تحديد إقامة مصطفى النحاس (باشا) زعيم الوفد و (الأمة) ، كما رفض نجيب قرار مجلس الثورة بسحب الجنسية المصرية عن ستة مصريين من الإخوان المسلمين منهم عبد الحكيم عابدين وسعيد رمضان[1]، وقد ذكر خالد محيي الدين في مذكراته أنه أثناء اجتماع أعضاء مجلس قيادة الثورة يوم 23 فبراير 1954 دخل إسماعيل فريد (السكرتير العسكري للرئيس) محمد نجيب وسلم لكمال الدين حسين مظروفاً فتح كمال الدين حسين المظروف ، وقال إنها استقالة أرسلها نجيب من جميع الوظائف والمسئوليات المنوطه به ، ويؤكد فيها أنه يستقيل لأسباب لا يريد الخوض فيها وأن مصلحة الوطن هي التي أملت عليه هذا القرار[2]، وكان نص الاستقالة التي أرسلها اللواء محمد نجيب كالآتي :

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى أعضاء مجلس قيادة الثورة

... بعد التحية، يؤسفني أن أخبركم بأنه لظروف أرجو أن أعفى من ذكرها هنا لن يتسنى لي أن أقوم بواجباتي على الوجه الذي أراه يكفل المصلحة الوطنية وأرجو منكم لهذا أن تقبلوا استقالتي من كل المناصب التي أشغلها حالياً مع شكري وتقديري لتعاون كل فرد منكم معي أثناء قيامي بوظيفتي وأرجو من الله العلي العظيم أن يمدكم بعونه في القيام بخدمة الوطن بروح التعاون والاتحاد"[3].

---

(1) كنت رئيساً لمصر ص 314 .

(2) صدر قرار حل جماعة الإخوان المسلمين في 15 يناير 1954 وكانت الهيئة الوحيدة التي لم تشملها قرار حل الأحزاب السياسية في 17 يناير 1953 وقد ذكر سليمان حافظ في مذكراته أن جمال عبد الناصر توسط لديه (عندما كان حافظ وزيراً للداخلية) لإخراج جماعة الإخوان المسلمين من قانون الأحزاب لأنها على حد قوله (عبد الناصر)قدمت للحركة الكثير ومازالت تقدم لها العون المستمر وروى حافظ في مذكراته كيف أن عبد الناصر حضر إليه في مكتبه بوزارة الداخلية وبصحبته المستشار حسن الهضيبي المرشد العام للإخوان وأنه (حافظ) قام بإدخال تعديلات على إخطار التأسيس الذي تقدمت به الجماعة مما يجعلها تنأى عن مجال الأحزاب.

(3) والآن أتكلم ، مرجع سابق .

كانت استقالة اللواء محمد نجيب بمثابة قنبلة تفجرت في وجه أعضاء مجلس قيادة الثورة وشلت حركتهم وجعلتهم غير قادرين على التصرف ولذلك قرروا إخفاء خبر الاستقالة عن الجماهير حتى يجدوا حلا لذلك المأزق الخطير الذي أوقعهم فيه اللواء نجيب وجعلهم لعدة أيام يفكرون.. ماذا هم فاعلون ؟ لدرجة أن أحد أعضاء مجلس الثورة قائد جناح (طيار) جمال سالم أنذر زملاءه المجتمعين في حالة عدم وصولهم إلى حل فإنه سوف يذهب إلى منزل الرئيس نجيب ليضربه بالرصاص ثم يضرب نفسه ! .

وفي اجتماع أخير لمناقشة موضوع الاستقالة بادرهم عبد الناصر بأن الحل الأفضل هو أن يستقيل جميع أعضاء القيادة وترك السلطة لنجيب وأن يعودوا إلى الجيش (الثكنات) وفي نهاية الاجتماع وافق الجميع على الاستقالة التي قدمها محمد نجيب مع وضع الأسباب التي تجعلها مقبولة لدى الشعب حسب وجهة نظرهم وفي صباح الخميس 25 فبراير 1954 ذهب الصاغ (رائد) صلاح سالم إلى الإذاعة لإعلان نبأ الاستقالة بتبريرات أثارت سخرية الناس حيث ورد في البيان أن نجيب يلح على نشر صوره في الصحف ..وعلى إذاعة خطبه في الإذاعة ، وأنه كان يوقظ صلاح سالم بصفته وزيراً للإرشاد من النوم ليطلب إليه الأمر بإذاعة خطاب ألقاه وأنه إزاء تفاقم الخلافات بينه وبين نجيب ذهب بنفسه إلى السجن الحربي ووضع نفسه في السجن[1].

ويشير خالد محيي الدين إلى أن الناس لم تقتنع بكلمات صلاح سالم فكيف يحرم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وقائد الثورة من إذاعة خطبه في الراديو ، أو من نشر صوره في الصحف ؟ أما موضوع أن صلاح سالم ذهب بنفسه إلى السجن الحربي ليسجن نفسه فقد أثار الناس تعليقات مليئة بالسخرية [2].

---

(1) مصير مصر ، مرجع سابق .

(2) انظر محمد نجيب ودوره في ثورة يوليو رسالة ماجستير للدكتور رفعت يونان معهد البحوث العربية العليا القاهرة 2000.

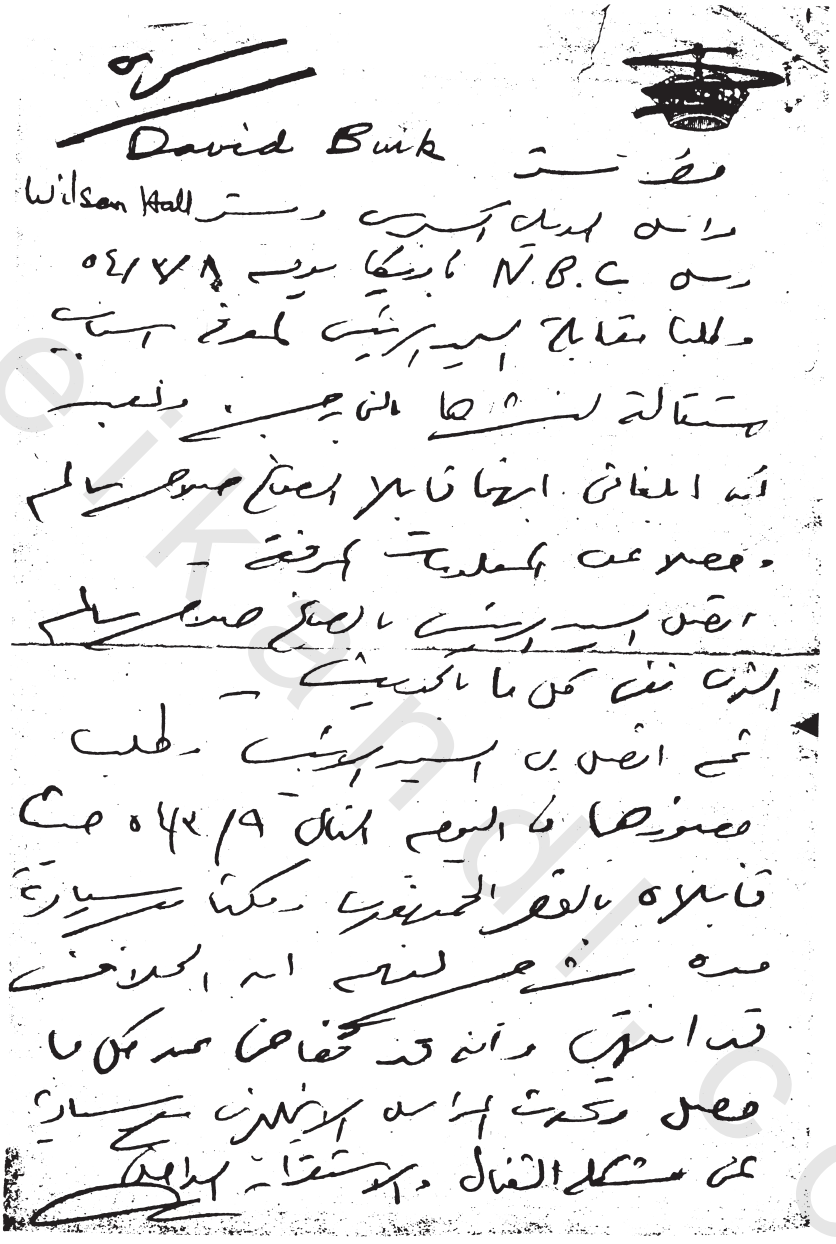

مجموعة وثائق أزمة مارس بخط يد
السكرتير الصحفى لنجيب

حركة سلاح الفرسان وتأييد نجيب:

وقد تتابعت الأحداث بصورة متسارعة ، وانقسمت أسلحة الجيش المختلفة بين مؤيد لعودة اللواء نجيب إلى السلطة مع إقرار الحياة النيابية وبين المناصرين لمجلس الثورة من ضباط الصفين الثاني والثالث ، وبعض الذين لم يكن لهم شرف الاشتراك في الثورة من الأساس ، ولكنهم يريدون الحفاظ على مصالحهم الشخصية وكان سلاح الفرسان " المدرعات " أكثر أسلحة الجيش تعاطفاً وتأييداً لمحمد نجيب لكونه سلاحاً (مسيسا)[1] خرج منه ثروت عكاشة وخالد محيي الدين وحسين الشافعي وجمال منصور وآخرون من مؤسسي تنظيم ضباط الجيش والضباط الأحرار فيما بعد!

وقد ذكر لي حسين التهامي (أحد الضباط المتهمين في قضية الفرسان) ، "أنه وفاروق الأنصاري ومحمود حجازي و أحمد حمودة وأحمد قدري من سلاح الفرسان (المدرعات) تم استدعاؤهم في مجلس قيادة الثورة وهناك وجدنا ضباطاً من جميع الوحدات مدفعية وإشارة ومدرعات وغيرهم ! وجاء إلينا صلاح سالم وقال :" يا جماعة المجلس مش قادر يمشي ولا يشتغل طالما محمد نجيب في السلطة، فاجتمعنا ورأينا أحسن حل طرد محمد نجيب عشان الثورة تستمر "!! ..وبعدين كل الضباط اللي كانوا موجودين قالوا لصلاح سالم: "مينفعش ده الثورة لسه قايمة.. تيجي تختلفوا ..الشعب كده يفقد الثقة فيكم".. وهنا قال لنا صلاح سالم : ده رأيكم كلكم ..فقلنا له" أيوه.. ده رأينا كلنا ..ثم انصرفنا وبعدما رجعنا السلاح قال لليوزباشي (نقيب) أحمد المصري يوم أن نشر في الصحف خبر قبول استقالة محمد نجيب .. قلت له "ده بيان بيشتموا فيه محمد نجيب فقال لي ..لازم نقابل حسين الشافعي قائد السلاح" ولكن البكباشي حسين الشافعي رفض يقابلنا.. وبعدها عقدنا الاجتماع المعروف بـ" الميس الأخضر " .. وكان مساءً وفوجئنا

(1) والآن أتكلم ، مرجع سابق .

حوالي الساعة 7:30 بدخول جمال عبد الناصر علينا ومعه محمد أحمد وحسن التهامي (دول كانوا لابسين مدني) ما عدا عبد الناصر طبعاً! وقام أحمد المصري وقال لهم اتفضلوا ..وبدأ عبد الناصر حديثه وقال: "إنتم عايزين تعرفوا إيه اللي حصل ؟ .. وابتدا يتكلم إزاي الثورة قامت و إزاي جابوا محمد نجيب ..في الوقت ده كانت بعض الدبابات جايه من الجبل و(بتجرش) وعندما سمعنا صوت الدبابات تتحرك ..انزعج جمال عبد الناصر ..وهنا رأى البعض أنها فرصة للقبض على عبد الناصر واحتجازه داخل السلاح وإملاء شروطنا ولكن أحمد المصري طمأن عبد الناصر وقال له ..يا أفندم أنت في بيتك ونفديك بحياتنا !! وقد استكمل عبد الناصر حواره معنا ودخل في مسائل شخصية وأن ياور محمد نجيب (محمد أحمد رياض) وكان شقيقه معنا في السلاح مرافق عاملة في كازينو ! وهنا انبرى (الصاغ أحمد عطية الله) وطالب جمال عبد الناصر بعدم التحدث في المسائل الشخصية وذكره بفضائح أعضاء مجلس الثورة خاصة جمال سالم وزوجة الدكتور العلايلي وقصص صلاح سالم مع الأميرة فوزية شقيقة الملك السابق فاروق وكيف اشتكت للواء نجيب من اعتداء صلاح سالم عليها !.

وبعد ذلك قال عبد الناصر ..بلاش نتكلم في المسائل الشخصية وقال "مطالبكم إيه ..وقلنا له..عايزين محمد نجيب وحطوا له اختصاصات ومشوا الأمور".. وتركزت مطالبنا في تحقيق الديمقراطية والحياة النيابية وحرية الصحافة وحرية تعدد الأحزاب[1].

ويكمل محمود عبد اللطيف حجازي (أحد قادة انقلاب الفرسان) ما قاله زميله تهامي قائلا ..لقد استمر اجتماعنا مع عبد الناصر حتى الصباح (وتحديدا حتى الثالثة بعد منتصف الليل) ، وهنا قال عبد الناصر: أنا لا أستطيع اتخاذ القرار منفردًا فأنا عضو مجلس ولابد أن أعود إلى المجلس

(1) راجع كتاب ثورة يوليو ..وثائق الإعداد والتمهيد تأليف السفير جمال منصور ، المكتب المصري الحديث 2006 .

وأخذ الشافعي وخدرنا بقرار عودة محمد نجيب وتكليف خالد بتشكيل الوزارة وبالطبع لم يحدث شيء من ذلك ولكن الذي حدث هو ما نعرفه جميعاً من تصفية حساب ومحاكمات لضباط الفرسان واتهمت أنا وأحمد المصري بقلب نظام الحكم، والغريب أن المحكمة التي ترأسها "الدجوي" كان عضوا فيها عبد المنعم رياض (الفريق فيما بعد) رغم أنه كان شريكاً للمصري في التخطيط لانقلاب الفرسان[1]!

وبعد الاجتماع العاصف بين عبد الناصر وأعضاء سلاح الفرسان توجه خالد محيي الدين وبرفقته ثلاثة من الضباط (من رجال عبد الناصر) إلى دار محمد نجيب في الزيتون حيث أيقظه من نومه وأبلغه بقرارات مجلس الثورة فوافق عليها في الحال .

ورغم استجابة مجلس الثورة لمطالب سلاح الفرسان ،إلا أنه لم يلبث الموقف أن انقلب رأساً على عقب بعد فترة قصيرة ، فلم يكد بعض ضباط الصف الثاني من الضباط الأحرار وبعض الضباط الآخرين الذين ارتبطت مصالحهم ببقاء مجلس الثورة لما يجنونه من فوائد ومكاسب شخصية يحضرون إلى مبنى القيادة بكوبري القبة ويعلمون بقرارات المجلس ، حتى أعلنوا رفضهم الاستجابة لها ولما أدركوا إصرار أعضاء مجلس الثورة على تنفيذها ثارت ثائرتهم وأعلنوا عزمهم على تدمير سلاح الفرسان واحتجزوا أعضاء مجلس الثورة في غرفة الاجتماعات ، واضعين حراسة منهم على بابها لمنعهم من الخروج[2].

وكانت تلك المحاولات من جانب بعض الضباط الممالئين لمجلس الثورة قد سبقها محاولة لاختطاف محمد نجيب من بيته واحتجازه في سلاح المدفعية قام بها كمال رفعت وحسن التهامي ، وفي ظل الانقسام بين أسلحة الجيش وخاصة (الفرسان والمدفعية) والتهديد بحدوث اشتباكات دموية

(1) محضر نقاش (حسين تهامي) في 2006/4/12 .
(2) محضر نقاش بمنزله في 2006/6/25 .

obeikandl.com

بين الطرفين لفرض وجهة نظره كشف للشعب المصري والسوداني عن حبه الجارف لزعيمه محمد نجيب وأخذت الشوارع وسط العاصمة تموج بحشود هائلة من المواطنين تجمعوا في مظاهرات صاخبة كان يقود معظمها عناصر من الإخوان المسلمين برغم أن معظم زعمائهم كانوا في السجون والمعتقلات بعد صدور القرار بحل جماعتهم في 13 يناير 1954 وكانت الجماهير تهتف (محمد نجيب أو الثورة) وفي الوقت نفسه عمت المظاهرات شوارع الخرطوم وبعض المدن السودانية وهي تهتف : (لا وحدة بلا نجيب) وفضلا عن هذه المظاهرات الشعبية العارمة فقد تأزم الوضع في الجيش مرة أخرى إثر اعتقال ضباط من سلاح الفرسان بعد أن طلبوا حضور وفد منهم إلى القيادة العامة للتفاهم معهم فإذا بالأمر يصدر باعتقالهم وسرعان ما وجه بعض ضباط الفرسان إنـذارًا بأنه إذا لم يفرج عن زملائهم فإنهم سيقصفون بمدافع دبابتهم مبنى القيادة المواجه لثكنات الفرسان ولم يجد صلاح سالم بدًا من تبليغ الإذاعة (ببيان) في الساعة السادسة مساء يوم 27 فبراير 1954 كان نصه :" حفاظاً على وحدة الأمة يعلن مجلس قيادة الثورة عودة الرئيس اللواء أركان حرب محمد نجيب رئيساً للجمهورية وقد وافق سيادته على ذلك " .

وقد صحبت عودة نجيب مظاهرات حاشدة أما م قصر عابدين وقد صعد عبد القادر عودة المحامي (وكيل جماعة الإخوان المسلمين) منصة القصر وأمسك بقميص عليه (دم) في إشارة إلى قميص عثمان بن عفان، وكان ذلك مقدمة لإعدامه بأيدي جمال عبد الناصر فيما بعد !

نجيب رفض إصدار أمر بسجن أعضاء مجلس الثورة :

وعلى أية حال فقد كانت عودة اللواء محمد نجيب بهذه الطريقة كأول رئيس يستقيل فتخرج جموع الشعب في كل من مصر والسودان لتطالب بعودته وتبايعه بيعة شعبية كل ذلك جعل استقالة محمد نجيب حدثاً فريداً من نوعه كان من الممكن أن يستغله محمد نجيب للإطاحة بخصومه (مجلس قيادة الثورة) وقد طلب منه ذلك اليوزباشي (نقيب) محمد أحمد رياض قائد

الحرس الخاص . وقال إن هناك مؤامرة تدبر للإطاحة بك يا سيادة الرئيس.. فلو أمرتني لوضعت جميع أعضاء مجلس الثورة في السجن وتحفظت عليهم خاصة أن الشعب معك ..!

وقد رفض محمد نجيب اقتراح ياوره (محمد أحمد رياض) ، وذلك نظراً لأخلاقه العالية وطبيعته المتسامحة مهما بلغت الإساءة في حقه وقد قال لرياض على الفور (طظ) في نجيب وأبو نجيب ..إذا قامت حرب أهلية بين أبنائي الضباط..[1]!

لقد ندم محمد نجيب بعد ذلك على عدم استجابته لاقتراح محمد أحمد رياض (ذلك الضابط القوي الذي كان يخشاه عبد الناصر) وقد سافر إلى السعودية تجنباً لبطش عبد الناصر وزملائه به بعد انتهاء أزمة مارس 1954 .

وعلى إثر تلك المطالب الشعبية بعودة الحياة الديمقراطية وإزالة ما علق بأذهان الشعب من اتجاهات الثورة الديكتاتورية ، صدرت قرارات 5 مارس 1954 والتي نصت على :

1 - إلغاء الرقابة على الصحف .

2 - تحديد ميعاد اجتماع اللجنة التأسيسية يوم 23 يوليو 1954 ، وأن يكون تكوينها بالاقتراع المباشر .

3 - الإفراج عن المعتقلين السياسيين .

ولم تكد تصدر هذه القرارات حتى جرت محاولة تنفيذ انقلاب عسكري ضد الثورة بزعامة المدفعية ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل (29) وعلى إثر تلك القرارات ، أصبح محمد نجيب زعيماً للشعب بدون منازع .

وكان يستقبل في كل مكان ، استقبال الأبطال ولذلك لم يكن من المعقول بعد أن أحس بشعبيته الجارفة ، أن يقنع بمنصبه الشرفي كرئيس للجمهورية البرلمانية بدون سلطات .

---

(1) جريدة الأهرام في 1999/7/25 .

obeikandl.com

وفي مساء 7 مارس 1954 قام محمد نجيب بزيارة الدكتور عبد الرازق السنهوري في منزله وتصادف وجود سليمان حافظ وعبد الجليل العمري هناك .

وقد طلب السنهوري من محمد نجيب أن يعمل على تصفية النفوس ، وإزالة التوتر بينه وبين مجلس الثورة فأخذ نجيب يشرح للسنهوري ما لقيه قبل الاستقالة من تجن وإحراج وعدوان، وروى له ما حدث أثناء تحديد إقامته واعتقاله عقب تقديم استقالته من تعدي بعض صغار الضباط عليه وأخذت الدهشة الدكتور السنهوري لما سمعه وسأل محمد نجيب عن الضمانات التي يبتغيها لاستقرار الأحوال فحددها له باختصار، وعقب انصراف محمد نجيب قام السنهوري بالاتصال بعبد الناصر وطلب منه الحضور إلى منزله في صباح اليوم التالي حيث سيكون في انتظاره هو وسليمان حافظ وعبد الجليل العمري كي يعرف منهم مطالب محمد نجيب .

واستمع عبد الناصر وبرفقته جمال سالم في صباح اليوم التالي وهما في منزل السنهوري إلى مطالب محمد نجيب ووعد عبد الناصر السنهوري بأنه سيعود إليه بالرد في الساعة الخامسة من اليوم نفسه وخلال اجتماع عبدالناصر بمجلس قيادة الثورة لمناقشة مطالب محمد نجيب اتصل به سليمان حافظ هاتفياً لإبلاغه بمطالب جديدة أخرى لمحمد نجيب ، وهنا بدأت بذور التراجع عن قرارات 5 مارس 1954 !(1).

دور يوسف صديق فى أزمة مارس :

كان جمال عبد الناصر وزملاؤه يشعرون بتنامي خطر شعبية محمد نجيب خاصة أنه علم عن طريق الأجهزة التابعة له باتصالات سرية بين محمد نجيب والقوى السياسية المختلفة من وفديين وإخوان وشيوعيين.. خاصة مع تشكيل الجبهة الوطنية (التي ضمت تلك التيارات السابقة وكان يدعمها سراً يوسف صديق (عضو مجلس قيادة الثورة السابق)

(1) مذكرات السفير رياض سامي ، مرجع سابق .

obeikandl.com

بعد عودته من المنفى (بين سويسرا ولبنان) وكان يوسف صديق قد برز كمدافع عن التوجه الديمقراطي داخل مجلس قيادة الثورة وعلى إثر ذلك خرج مبكراً من المجلس في يناير 1953 وتم تحديد إقامته ثم نفيه إلى لوزان بسويسرا[1]!

وقد أرسل يوسف صديق رسالة إلى اللواء محمد نجيب في 17 مارس 1954 نشرتها جريدة (المصري) في 24 مارس 1954 يطالب فيها بعودة البرلمان الوفدي المنحل ويقترح إنشاء وزارة ائتلافية برئاسة د.وحيد رأفت تتكون من الوفد والإخوان والشيوعيين والاشتراكيين وتشرف على إجراء الانتخابات في أسرع فرصة[2].

وإلى جانب الجبهة الوطنية بدأت تحركات تطالب بالديمقراطية في نقابة المحامين ومؤتمرات الطلبة في جامعتي القاهرة وعين شمس (جامعة إبراهيم) كما ترتب على قرار إلغاء الرقابة على الصحف أن قام أحمد أبوالفتوح بشن حملة عنيفة في جريدة " المصري " ضد التصرفات الشخصية والذمة المالية لضباط الثورة ، وهنا أدرك عبد الناصر أن خططه التي بدأها منتصف عام 1953 للإطاحة بنجيب مهددة بالفشل فبدأ يدبر لمخططات أخرى من شأنها الالتفاف على قرارات مارس والعودة إلى نفس الاتجاه الديكتاتوري السابق للثورة .

وفي يوم 21 مارس 1954وقعت ستة انفجارات عنيفة في القاهرة بين محطة سكة حديد مصر وجامعة القاهرة وهي الانفجارات التي روعت القاهرة في ذلك الوقت وقد اعترف جمال عبد الناصر للبغدادي بأن تلك الانفجارات كانت من تدبيره لأنه كان يرغب في إثارة البلبلة في نفوس الناس وجعلهم يشعرون بعدم الأمن والطمأنينة ويشعرون بأنهم في حاجة إلى من يحميهم[3].

(1) تاريخ الجيش المصري، مرجع سابق .
(2) الأهرام في 25/7/ 1999 .
(3) مذكرات علية توفيق ،" أنا ويوسف صديق وجمال عبد الناصر "، مركز الأهرام للترجمة والنشر 2000 .

وفي 25 مارس ، اجتمع مجلس قيادة الثورة كاملا بحضور كل من محمد نجيب ، جمال عبد الناصر ، أنور السادات ، خالد محيي الدين ، عبد الحكيم عامر ، كمال الدين حسين ، زكريا محيي الدين ، حسين الشافعي ، صلاح سالم ، عبد اللطيف البغدادي ، جمال سالم ، حسن إبراهيم، وانتهى الاجتماع إلى إصدار القرارات التالية :

1 - السماح بقيام الأحزاب.

2 - مجلس قيادة الثورة لا يؤلف حزباً .

3 - لا حرمان من الحقوق السياسية حتى لا يكون هناك تأثير على حرية الانتخابات .

4 - تنتخب الجمعية التأسيسية انتخاباً حراً مباشراً وتكون لها السيادة الكاملة والسلطة الكاملة أو تكون الانتخابات حرة .

5 - حل مجلس قيادة الثورة يوم 24 يوليو 1954 باعتبار الثورة قد انتهت وتسليم البلاد لممثلي الأمة .

6 - تنتخب الجمعية التأسيسية رئيس الجمهورية بمجرد انعقادها .

وكانت تلك القرارات في ظاهرها قرارات ديمقراطية ولكن بعض المؤرخين وشهود عيان اعتبروها مناورة من عبد الناصر لوضع القوى الثورية الديمقراطية وجهاً لوجه أمام اختيار مرير بين الثورة أو الديمقراطية [1]!

وسعى عبد الناصر لتحريض بعض أسلحة الجيش بفعل ضباط الصف الثاني والثالث للثورة للوقوف بحزم ضد هذه المطالب الديمقراطية ، التي تعني نهاية الثورة وعودة الجيش إلى الثكنات كما سعى كذلك إلى تأليب العمال ضد المثقفين وشحنهم بكل المعاني التي ترى في الديمقراطية عودة للرجعية والإقطاع .

وفي الوقت الذي استمرت فيه القوى الوطنية في إصدار البيانات تلو

(1) المرجع نفسه

obeikandl.com

الأخرى لتأليب تلك المطالب (خاصة نقابتي الصحفيين والمحامين وجامعة القاهرة).

فقد حدث اعتداء مأساوي على جدار المشروعية في البلاد ورأس السلطة القضائية المستشار عبد الرازق السنهوري ..فقد قامت مجموعة من هيئة التحرير وعناصر من البوليس الحربي بتنظيم مظاهرة أمام مجلس الدولة أثناء اجتماع جمعيته العمومية برئاسة الدكتور السنهوري ..وقد ذكر الأخير في أقواله أمام النيابة أن ضابطاً يسمى الصاغ حسين عرفة وكيل البوليس الحربي هو الذي نظم عملية الاعتداء وأنه حضر إليه ضابط في مكتبه وطلب منه أن يخرج إلى المتظاهرين ويخطب فيهم وأن هذا الضابط هو الذي أمر بفتح الباب الخارجي للمجلس للمتظاهرين وكان مقفلاً وقاده بيده إلى خارج الغرفة حيث اعتدى عليه المتظاهرون ..عند ذلك فهمت أن الأمر ليس مظاهرة أخاطب فيها المتظاهرين كما ادعى الضابط بل أمر اعتداء مبيت عليَّ وما لبث المتظاهرون أن دفعوني دفعاً إلى الحديقة وتوالى الاعتداء .

وتعتقد ابنة الدكتور السنهوري (الدكتورة نادية) أن ذلك الضابط الذي حضر إلى والدها هو أحمد حمروش " رئيس منظمة التضامن الأفرو آسيوي فيما بعد" ، وأنه سجل اعترافاته بعد ذلك في مذكراته![1].

وبالرجوع إلى كتاب أحمد حمروش " شهود ثورة يوليو " نراه يتحدث عن البكباشي حسين عرفة الذي قال له إن البكباشي أحمد أنور رئيس البوليس الحربي أمره بمنع اجتماع مجلس الدولة بالعنف أو بالحسنى وأنه أعد خطة بالمظاهرة بالتعاون مع إبراهيم الطحاوي وأحمد طعيمة وأنه توجه لمقابلة السنهوري في مكتبه ولما رفض مقابلته أرسل (شاويشاً) كان يرافقه إلى طعيمة والطحاوي وتدفقت المظاهرات التي قام بتدبيرها وكان معها بعض جنود المباحث الجنائية في ملابس مدنية تقدموا نحو المجلس وهم يهتفون " الموت للخونة " وحاصروا المجلس

(1) مذكرات البغدادي ، مرجع سبق ذكره .

الذي كانت أبوابه مغلقة بسلاسل حديدية وأن رئيس المجلس السنهوري طلب مندوبين من المتظاهرين وتدفق المتظاهرون جميعاً يعتدون على المستشارين أعضاء الجمعية العمومية وتظاهرت بأنني أمنعهم من ذلك ثم قمت بإطلاق طلقتين في السقف وأمرت بإخراجهم من مبنى المجلس فخرجوا وعندما حاول السنهوري وأحد المستشارين مخاطبتهم من بلكونة المجلس اعتدوا عليهم بالضرب أيضاً .

وتوتر الموقف واقترحت أن يعد أعضاء المجلس بياناً تذيعه الإذاعة وفعلاً كتبوا بياناً لا يؤيد الثورة قرأه مستشار اسمه " عبد الخبير " فضربوه هاتفين " تحيا الثورة وتسقط الرجعية " ..وأعاد المستشارون صياغة بيان جديد أخذت في منعهم وافتعلت تمثيلية بأنه أغمى عليَّ من الجهد وأنني كنت في موقف المدافع عن أعضاء المجلس ..وهنا قد حضر صلاح سالم فأعطيته البيان الجديد وأخذه إلى مجلس الثورة[1].

وقد كتب البعض عن حادث الاعتداء على الدكتور السنهوري في مارس 1954 ، بواسطة متظاهرين في مظاهرة خرجت من مبنى " هيئة التحرير " يوم 29 مارس 54، وقد ذكر السياسي والمؤرخ فتحي رضوان في مذكراته أن السبب في هذه المظاهرات واتجاه المتظاهرين إلى مجلس الدولة هو نبأ نشر في جريدة الأخبار ، بأن الجمعية العمومية لمجلس الدولة انعقدت للنظر في الشئون العامة وتسربت إلى الناس شائعات أن المجلس سيصدر قرارات تؤدي إلى عودة الحياة النيابية ورجوع الضباط إلى ثكناتهم ولقد كذب كثيرون ممن كتبوا عن هذه الواقعة فيما بعد هذه الشائعات وقالوا إن مصدرها هو مجلس قيادة الثورة ليتخذ منها ذريعة لضرب السنهوري والاعتداء على مجلس الدولة كصورة من صور التأديب للقضاء والقضاة والمؤسسات التي تقف في وجه الثورة[2].

(1) مذكرات البغدادي ، مرجع سبق ذكره .
(2) تاريخ الجيش المصري ، مرجع سابق .

obeikandi.com

ومن كلام فتحي رضوان وهو السياسي المخضرم والأقرب إلى جمال عبدالناصر ، يتضح لنا أن حادث الاعتداء على الدكتور السنهوري كان مدبراً ، ذلك أن جريدة الأخبار وعلى رأسها مصطفى أمين في ذلك الوقت كانت تتخذ خط عبد الناصر وتروج له ولاستمرار الثورة وضرب خصومها في ذلك الوقت ولذلك كان مرتباً أن تبدأ الأخبار بتسريب إشاعات اجتماع الجمعية العمومية لمجلس الدولة من أجل المطالبة بحياة نيابية وعودة الضباط إلى الثكنات ثم تتحرك مظاهرة على إثر ذلك لتواجه المجتمعين لمجلس الدولة وتعتدي على أحد رموز السلطة القضائية والعدالة في البلاد وقد اختلف المؤرخون وشهود ذلك العصر حول دوافع الاعتداء على السنهوري (باشا) فقد ذكر الدكتور أحمد كمال زكي أن الاعتداء على السنهوري وقع بعد لقائه بالإخوان المسلمين في منزلي[1]، بينما يرى الدكتور عبد العظيم رمضان " أن السنهوري كان يقف موقف التأييد المستمر للثورة حتى أنه سارع في صبيحة اليوم التالي لقرارات 25 مارس إلى محاولة تدعيم الثورة عن طريق إشراك الإخوان في الحكم وكانت حجته أن مصلحة البلاد العليا لا تتحقق إلا بالتعاون بين الثورة والقوى الصالحة في البلاد وفي طليعتها الإخوان المسلمين " .

أما فيما يتعلق بالمسئولين عن الاعتداء فقد اتهم السنهوري في أقواله أمام النيابة العامة جمال عبد الناصر بتدبير الحادث ، كما أنه رفض مقابلته عندما زاره بعد الاعتداء عليه وقد أكدت ذلك زوجة المرحوم السنهوري وأغلقت الباب في وجهه على حد قولها[2].

وهناك خلاف على تحديد هوية المتظاهرين الذين قاموا بالاعتداء على السنهوري وهل هم عناصر هيئة التحرير (التابعون للطحاوي وطعيمة) أم أنهم يتبعون البوليس الحربي بزعامة البكباشي (أحمد أنور) وهل اشتركت معهم منظمات الشباب أم لا ؟ وقد كانت (قوة) لا يستهان بها في ذلك الوقت

(1) نادية السنهوري ، السنهوري من خلال أوراقة الشخصية ، دار الشروق ، القاهرة 2005 .
(2) أحمد حمروش ، قصة ثورة 23 يوليو ، الجزء الأول ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت 1975 .

إلا أن قائدها الصاغ (رائد) وحيد جودة رمضان قد نفى لي مشاركته في هذا العمل (المشين) على حد قوله ..وأنه أثناء الاعتداء على السنهوري ..كان موجوداً في قيادة القوات المسلحة ..وتحديدا في مكتب اللواء عبد الحكيم عامر (القائد العام) وكان تعليقه (وحيد رمضان) وقتها أن الاعتداء على قاضي القضاة في مكتبه يجعل الإنسان غير آمن على نفسه وهو أحد بناة هذا النظام[1].

وقد ذكر لي وحيد رمضان أن الفاعل الأصلي لواقعة الاعتداء على السنهوري هو البكباشي (مقدم) حسين عرفة (وكيل البوليس الحربي) ، وأنه اعترف بدوره في هذه العملية .

وكلام وحيد رمضان لا يعفي (هيئة التحرير) وغيرها من الجهات التي كان يسيطر عليها ضباط الصف الثاني والثالث للثورة من المشاركة في حوادث أزمة مارس ..ففي يوم 29 مارس 54 شهدت مصر أضخم إضراب وحركة اعتصام لم تشهدها منذ ثورة 1919 وذلك بتوجيه من هيئة التحرير وأصيبت حركة المواصلات في القاهرة منذ الصباح بالشلل التام نتيجة القرارات التي اتخذها اتحاد عمال النقل المشترك برئاسة الصاوي محمد الصاوي الذي شاركهم فيه عدد من النقابات العمالية الأخرى وقد عاشت القاهرة 48 ساعة دون مواصلات وخرج المتظاهرون يهتفون " تسقط الديمقراطية ..يسقط المثقفون "[2]. وقد اعترف جمال عبد الناصر بمسئوليته عن أحداث مارس 1954 وأنه قام بإعطاء الصاوي رئيس نقابة عمال النقل بالقاهرة مبلغ أربعة آلاف جنيه، تشجيعاً له ليدفع عمال النقل للإضراب بعد أن صدرت قرارات 25 مارس 1954 ، وقد ذكر البغدادي في مذكراته : " أن جمال أكد له أنه أراد بذلك أن يسبق خالد محيي الدين ويوسف منصور صديق ، لأنهما كانا

(1) انظر كتاب 72 شهراً مع عبد الناصر ، مرجع سابق . وعلى الرغم من أن الدكتور عبد الرازق السنهوري اشترك مع سليمان حافظ (ثنائي إعداد القوانين) في تبرير كثير من قرارات الثورة في غياب الدستور والبرلمان فإن الاعتداء على السنهوري كان جريمة بكل المقاييس .
(2) راجع جريدة الأخبار في 1975/9/8 .

ينويان عمل الشيء نفسه على حد قوله " كانت هذه أولى المظاهرات المأجورة في تاريخ البلاد تهتف بسقوط الحرية ..وأنه لا أحزاب ولا برلمان ! وعندما سمع اللواء محمد نجيب هذه الهتافات قال لسكرتيره الصحفي اليوزباشي (رياض سامي) لقد سقطت وسقطت معي الديمقراطية ..ولم تصبح ثورة ولكنها عورة[1].

كان محمد نجيب في ذلك الوقت مشغولا بزيارة الملك سعود بن عبد العزيز " عاهل السعودية " إلى مصر في محاولة للصلح بين عبدالناصر ونجيب ، تلك المحاولة التي باءت بالفشل بسبب إصرار عبدالناصر وزملائه في مجلس قيادة الثورة على الانفراد بالقرارات التي تكرس لمسيرة الشرعية الثورية في مواجهة الاتجاه نحو الديمقراطية ودولة المؤسسات المدنية .

وفي يوم 29 مارس 1954 وأثناء قيام الرئيس نجيب بوداع الملك سعود في مطار ألماظة وكان نجيب يريد إظهار تبجيله وتقديره الشخصي للملك سعود فصعد حتى أولى درجات سلم الطائرة وهنا جذبه جمال سالم ظناً منه أن محمد نجيب يسعى للهروب إلى السعودية أثناء اشتعال أزمة مارس !! بعد أن كشفت المؤشرات عن نجاح خطة عبد الناصر في تأجيل قرارات 25 مارس عقب تفجيرات القاهرة وما أعقبها من إضرابات عمالية مأجورة ! ونتيجة تلك الحوادث الفاصلة في تاريخ مصر ، فقد سقط نجيب مغشياً عليه في المطار ونقل إلى بيته للعلاج .

وفي الساعة السابعة من مساء اليوم نفسه (29 مارس) عقد الصاغ (رائد) صلاح سالم مؤتمراً صحفياً بمقر القيادة العامة للقوات المسلحة بصفته وزيراً للإرشاد القومي " الإعلام " أعلن خلاله أن مجلس الثورة قد حمل المسئولية كاملة على عاتقه واتخذ القرارات التالية :

أولا : إرجاء تنفيذ القرارات التي صدرت يوم 25 مارس حتى نهاية فترة الانتقال .

(1) السنهوري من خلال أوراقه الخاصة ، مرجع سابق .

obeikandl.com

ثانياً : يشكل فوراً مجلس استشاري يراعى فيه تمثيل الطوائف المختلفة ويحدد تكوينه واختصاصه بقانون[1].

كان انتصار عبد الناصر ومجموعته في أزمة مارس معناه استمرار الثورة في مسيرتها والنكوص على كل القرارات الديمقراطية في 25 مارس والعودة إلى المربع صفر بسقوط الحرية تحت أقدام مظاهرات العمال التي انتهت يوم 3 أبريل 1954 ، وبعد هذا الإضراب العام خلت الساحة للثورة فأخذت تتابع القوى السياسية المضادة فتقرر الآتي :

أولا : محاسبة المسئولين عن الفساد السياسي في العهود الماضية وطرق إبعادهم من العمل في محيط السياسة وحرمان عدد منهم من الحقوق السياسية .

ثانياً : تطهير الصحافة .

ثالثاً : منح سلطات للمسئولين في الجامعات لضمان انتظام الدراسة فيها .

رابعاً : البحث في إصدار قانون لحماية الثورة والأسس التي يقوم عليها المجلس الوطني .

وفي اليوم نفسه دخلت هذه الإجراءات مرحلة التنفيذ فتم الآتي :

1 - حل نقابة الصحفيين بحجة أن سبعة من أعضائها البالغ عددهم اثنى عشر عضوًا تقاضوا مبالغ جسيمة من المصروفات السرية ورصد كشف بأسماء هؤلاء الصحفيين .

2 - قرر المجلس أن يحرم من حق تولي الوظائف العامة ومن جميع الحقوق السياسية وتولي مجالس إدارة النقابات والهيئات كل من سبق أن تولى الوزارة في الفترة من فبراير 1952 لمدة عشر سنوات وكان ينتمي إلى (حزب الوفد والأحرار الدستوريين أو

(1) محضر نقاش مع السفير وحيد جودة رمضان بمنزله في 13 / 1 / 2000 .

obeikandi.com

الحزب المصري، أما من لم يكن منهم منتمياً إلى هذه الأحزاب فلا يحرم بقرار من مجلس قيادة الثورة)[1].

حانت لحظة تصفية الخصوم!:

هكذا بدا مجلس قيادة الثورة في تصفية حساباته مع خصومه فتم التحقيق مع حسين أبو الفتح رئيس تحرير جريدة (المصري) التي ناضلت ببسالة من أجل الديمقراطية ثم صدر قرار فيما بعد بإغلاقها ومصادرة أموالها، بل تم مصادرة جميع أموال وممتلكات آل أبو الفتح وقد قدم الشقيقان محمود وحسين أبو الفتح إلى " محكمة الشعب " والتي أصدرت حكمها بسجن محمود أبو الفتح الذي كان بالخارج عشر سنوات وحسين أبو الفتح خمسة عشر عاماً وقد أوقف تنفيذ الحكم على حسين أبو الفتح ، ومصادرة مبلغ 358000 جنيه..أما جريدة (المصري) التي لعبت دوراً مهماً في المطالبة بالحريات العامة والحياة النيابية ، فقد دفعت الثمن غالياً فعلى الرغم من عدم صدور قرار من محكمة الشعب بإغلاقها أو مصادرتها إلا أنها اضطرت للاحتجاب بطبيعة الحال بعد أن شهدت إقامة ثلاث خيام في حديقة الجريدة عسكر فيها جنود الحراسة الذين أقاموا إقامة دائمة كما أوصدت الأبواب بالسلاسل الحديدية في وجه المحررين وما لبثت السلطات أن صادرت مطابع الجريدة بشارع القصر العيني ودير النحاس ومصر القديمة (مؤسسة دار الشعب حالياً) كما صادرت شركتي إعلان الشرقية والمصرية (دار التحرير الآن) اللتين كانتا تصدر عنهما صحف رائجة ومجلات باللغة الإنجليزية والفرنسية واليونانية[2].

وتوالت بعد ذلك الإجراءات العنيفة ضد كل من وقف بجانب محمد نجيب

---

(1) مذكرات البغدادي ، مرجع سابق .

هناك خلاف تاريخي حول المبلغ الذي دفعه جمال عبد الناصر للصاوي محمد الصاوي وهل هو أربعة آلاف فقط أم عشرة آلاف أم خمسة عشر ألفاً !! والمهم هو المبدأ ذاته والصاوي هذا كان قريباً للعقيد يوسف صديق وقد اتصل الأخير به من أجل تنظيم مظاهرات تطالب بالديمقراطية إلا أن الصاوي أبلغ عبد الناصر بنوايا صديق وكان ما حدث بعد ذلك في أيام 28 ، 29 مارس 1954 وقد لاقى الصاوي بعد ذلك جزاءه عندما قام البكباشي (مقدم) أحمد أنور قائد البوليس الحربي بالاعتداء عليه بالضرب في مطار القاهرة أمام المودعين أثناء سفر عبد الناصر إلى "باندونج " وهكذا انتهى دور الصاوي بعد أن استنفد الغرض منه وبعد أن قبض الثمن ..لمزيد من التفاصيل أنظر مذكرات علية توفيق .أنا ويوسف صديق وجمال عبد الناصر مرجع سابق .

(2) مذكرات السفير رياض سامي ، ص 45 .

في أزمة مارس ، ففي أول إبريل 1954 تم اعتقال القائمقام " عقيد " يوسف منصور صديق (عضو مجلس قيادة الثورة) لدوره في دعم الجبهة الوطنية ومحاولة عمل مظاهرات مضادة للعمال بل تم إلقاء القبض على زوجته أيضاً السيدة علية توفيق بحجة انتمائها لحركة التحرر الوطني اليسارية " حدتو "، وتم القبض على القائمقام (عقيد) أحمد شوقي أقدم ضابط في الثورة بعد محمد نجيب وذلك لأنه كتب مقالا في جريدة (المصري) ينتقد فيه مجلس قيادة الثورة واتجاهه نحو الديكتاتورية العسكرية كما تم إلقاء القبض على ضباط الفرسان واتهامهم بقلب نظام الحكم وسجنوا في سجن الاستئناف (لأنهم سعوا لدعم محمد نجيب والحياة النيابية)[1].

وتكشف محاضر التحقيق مع ضباط سلاح الفرسان التى أمدنى بها الضابط حسين تهامى الذى سجن مع زملائه عن ذلك.

أما الذين عملوا مع محمد نجيب فتم التخلص منهم كالآتي :

1 - اليوزباشي (محمد أحمد رياض) قائد الحرس الخاص وأقرب ضابط لمحمد نجيب سافر إلى السعودية سراً أثناء اشتعال أزمة مارس 1954 وكان مقرراً في الأصل إبعاده عن محمد نجيب وقد ظل في السعودية حتى أقنعه عبد الناصر بالعودة عام 1958 ، وتم اعتقاله عام 1968 ، ولم يفرج عنه إلا بتدخل إحدى الدول العربية . حيث ظل مراقبا ولم يتحدث إلى أى وسيلة إعلامية فى الداخل أو الخارج حتى رحيله فى السبعينيات. وقد حاولت الحصول على أية أوراق أو مذكرات تركها بعد رحيله ، إلا أن ابنه ممدوح رياض أخبرنى أن والده لم يترك أى تسجيلات أو وثائق نظرا لتنقله بين مصر والسعودية .

2 - اليوزباشي (رياض سامي مصطفى) السكرتير الصحفي لمحمد نجيب..صدر أمر بإبعاده عن محمد نجيب وظل مختفياً عن عيون أجهزة عبد الناصر لفترة في شقة نائية بمنطقة الأهـرام حتى نقل إلى سلاح

(1) تاريخ الجيش المصري ، مرجع سابق .

obeikandl.com

المهمات في الجيش ، ثم خرج من الجيش إلى مصلحة الاستعلامات ثم وزارة الخارجية[1].

3 – صلاح الشاهد : كبير تشريفات رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء في عهد نجيب وقد رفض تسليم الأوراق الخاصة باللواء نجيب لجمال عبد الناصر ومجلس الثورة .

وكان من بين الذين عملوا مع محمد نجيب اليوزباشي إسماعيل فريد (السكرتير العسكري) إلا أن بعض الكتابات كانت تزعم أنه كان معينا من جمال عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة لرصد تحركات محمد نجيب[2]!! وقد نال مكافأة بعد ذلك بأن أصبح ملحقاً عسكرياً ثم سفيرا ومحافظاً . وقد التقيت بالسيد إسماعيل فريد فى منزله بحى الزمالك ، حيث نفى لى تلك التهمة تماما وأكد أن من روج لها هو خالد محيى الدين فى مذكراته (والآن أتكلم) ، لينال من سيرته كضابط حر وملتزم بأمانة العمل كمستشار عسكرى لرئيس الجمهورية. وليس طرفا فى الصراع على السلطة بين محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة . وقد قمت برفع دعوى سب وقذف ضد خالد محيى الدين، فاضطر للاعتذار عن ذلك الاتهام الذى لو صح لكان خيانة للأمانة والشرف العسكرى لقائده محمد نجيب الذى أقسم له يمين الولاء.

وهكذا أصبح محمد نجيب وحيداً في الساحة لا يجد من يؤازره في معركة الكفاح من أجل الديمقراطية ، بعد أن تم الزج بكل القوى الوطنية في السجون وعودة الرقابة على الصحف وإغلاق جريدة (المصري) والاعتداء على السنهوري وإقالة سليمان حافظ .

---

(1) المرجع نفسه في 44 .

(2) مقال د.ثروت عكاشة ..أحمد أبو الفتح ..تصحيح لوقائع تاريخية نشر في الوفد بتاريخ 8/4/ 2004 .

رغم الدور الوطني الذي لعبه المرحوم أبو الفتح في ثورة 23 يوليو 1952 وقيامه بالاتصال بالبكباشي (مقدم) ثروت عكاشة ليحذره من أن هناك قراراً صدر باعتقال 14 ضابطاً من قيادات الضباط الأحرار وهو ما يترتب عليه التعجيل بالحركة (كتاب تاريخ الجيش ص44 وما بعدها) كما أكد ذلك السفير جمال منصور (صاحب اسم الضباط الأحرار) أيضاً وقد استمر أحمد أبو الفتح مدافعاً عن الديمقراطية والحياة النيابية حتى تم إغلاق جريدة (المصري) ومصادرة ممتلكاته ومحاكمة أشقائه حسين ومحمود أبو الفتح وبعد رحيل الرجل يأتي الأستاذ محمد حسنين هيكل ليشوه سمعة آل أبو الفتح ويتهمهم اتهامات باطلة بالعمالة للاستخبارات الغربية دون أدنى دليل أو وثيقة واحدة سوى الحكايات والأساطير التي يروجها " هيكل " في برنامجه (المنفرد) تجربة حياة في غياب شهود العيان والوثائق الحقيقية للتاريخ (راجع جريدة العربي الناصري في 7/1/2007) .

ولذلك كانت أزمة مارس بمثابة نهاية حقيقية لحقبة تاريخية وضعت عليها الكثير من الآمال وبداية مرحلة جديدة من الاتجاه للديكتاتورية ودولة الحزب الواحد وعسكرة الحياة المدنية وتم إجهاض ربيع كان بانتظاره الكثيرون من مصر والسودان وسائر البلدان في المنطقة التي كانت تحذو حذو الأخت الكبرى مصر على مر العصور !

..البكباشى بديلا عن اللواء فى رئاسة الوزارة :

وعلى الرغم من أن اللواء محمد نجيب خرج من السلطة في نوفمبر 1954 فإن الكثير من المحللين ومعاصري الأحداث يرون أن عصر نجيب كتبت نهايته في مارس 1954 .

ذلك أنه في مساء يوم السبت 17 إبريل 1954 عقد مجلس الثورة اجتماعاً برئاسة عبد الناصر واتفق رأي المجلس خلال هذا الاجتماع أن يكتفي اللواء محمد نجيب برئاسة الجمهورية فقط وأن يتولى عبد الناصر رئاسة الوزراء بدلاً منه . وكانت تنحية محمد نجيب عن رئاسة الوزراء بمثابة تنحيته عن السلطة تماماً وانتهت في الواقع المرحلة الأخيرة من مراحل الصراع على المبادئ بينه وبين عبد الناصر وتجمعت جميع خيوط السلطة في يد عبد الناصر وظل محمد نجيب يداوم على الذهاب لمكتبه بقصر عابدين منتظراً مصيره المحتوم .

في ذلك الجو الخالي تماماً من الخصوم والمعارضين جرى التعتيم على اسم محمد نجيب ولم تعد أخباره وصوره تتصدر الصفحات الأولى من الصحف ولم يعد المصريون يترقبون سماع خطبه في الإذاعة ومنع من الجولات المدنية حتى ينساه الناس تمهيداً لإزاحته نهائياً .

حادثة المنشية :

وفي يوم 26 أكتوبر 1954 حدثت محاولة اعتداء على حياة جمال عبدالناصر بميدان المنشية بالإسكندرية واتهم فيها عناصر النظام الخاص

obeikandl.com

للإخوان المسلمين وتم القبض على محمود عبد اللطيف وآخرين وكانت تلك الحادثة تمهيداً لإزاحة نجيب عن السلطة وصعود جمال عبد الناصر وقد أورد محمد نجيب في مذكراته : أنه بمجرد علمه بهذا الحادث أرسل برقية لجمال عبدالناصر يطمئن فيها على صحته ، كما أرسل له مندوباً ولكنه فوجئ بعدم نشر الخبر في الصحف وعندما ذهب محمد نجيب إلى جمال عبد الناصر في بيته وكان موجودا عنده محمد حسنين هيكل استفسر منه نجيب عن السبب في عدم نشر استفساره عن صحته في الصحف فتعلل عبد الناصر بكثرة مشاغله ومسئولياته .

ويرى اللواء محمد نجيب أن مؤامرة إطلاق الرصاص على عبد الناصر في الإسكندرية مؤامرة وهمية من أولها لآخرها ، وكانت مرتبة بواسطة رجل من أجهزة المباحث في مصر (يقصد حسن التهامي) ، والذي كوفئ على ذلك فيما بعد بمنصب من المناصب الحساسة وأنا أشهد بذلك لأن تفاصيل هذه المؤامرة تنامت إلى علمى قبل وقوعها نقلا عن طريق بعض رجالي وقد استؤجر في هذه المؤامرة شاب مصاب بجنون العظمة اعترف بأنه لو قتل عبد الناصر فسوف يكافأ مكافأة ضخمة وسوف ييسر له الهروب إلى البرازيل وبطبيعة الحال كانت مكافأته الوحيدة التي تلقاها هي إعدامه بدلا من تهريبه كما وعدوه حتى يموت ويهرب معه سره ورغم مرور أكثر من نصف قرن على (حادثة المنشية) إلا أن هناك خلافات تاريخية حول تلك الحادثة ومرتكبها والغرض منها خاصة أنها سبقت اعتقال الإخوان وتصفيتهم والتخلص من اللواء محمد نجيب ونفيه وراء الشمس لأكثر من ثلاثين عاماً !

والغريب أن حسن التهامي نفسه (مستشار الرئيس السادات) والذي كان يلقب بالفريق التهامي فيما بعد (لدوره في المباحثات السرية مع إسرائيل).. اعترف مؤخراً بأن لديه الوثائق والمستندات التي تؤكد دور المخابرات الأمريكية في التكتيك لهذا الحادث حتى يصبح عبد الناصر شخصية شعبية تطغى على شخصية محمد نجيب .

ومن قراءة الوقائع والأحداث أرى أن التشكيك فى حادثة المنشية مبالغ فيه، وهناك خلاف بين روايات جماعة الإخوان المسلمين نفسها حول تلك الحادثة ، وآخرها مذكرات المستشار على جريشة التى صدرت بعد رحيله بعنوان (قصتى بين القضاء والإخوان والعسكر) حيث يقول : " أما حقيقة حادثة المنشية ، فقد ذكرها لى إمام دعاة عصره (يقصد عمر التلمسانى المرشد الثالث لجماعة الإخوان)، إبان زيارة له فى ألمانيا : إن الذى أطلق الرصاص – وهو ليس رصاصا حقيقيا – كان الضابط ممدوح سالم (رقى بعدها محافظا للإسكندرية ثم وزيرا للداخلية فرئيسا للوزراء)، وأنهم أحاطوا بالأخ محمود عبداللطيف ، ثم اعتقلوه بعد ذلك وتعرض لتعذيب وحشى ليعترف على نفسه . أما خيوط المؤامرة ،فقد شارك فيها أحمد حسن الباقورى – الوزير والأخ السابق ،غفر الله له، وذلك مع الأخ هنداوى دوير – من إمبابة– أما محمود عبد اللطيف ، فقد ظن الأمر أمرا .. لكنه لم يمكن من تنفيذه".

ورواية جريشة نفسها مناقضة لبعضها فكيف يكون محمود عبداللطيف وهنداوى دوير موجودين فى مسرح الجريمة وكانا يخططان دون علم قيادات الجماعة ، ثم يطلق ضابط الشرطة الرصاص ؟

وقد تحقق ما أراده عبد الناصر، ففي 14 نوفمبر 1954 أصدر مجلس الثورة قرارا بإعفاء اللواء محمد نجيب من منصب رئيس الجمهورية على أن يتولى مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية كما أصدر قرارًا بتحديد إقامة محمد نجيب خارج القاهرة وحرمانه من حقوقه السياسية لمدة عشر سنوات وظل محمد نجيب محدد الإقامة في استراحة السيدة زينب الوكيل بالمرج لمدة 18 عاماً .

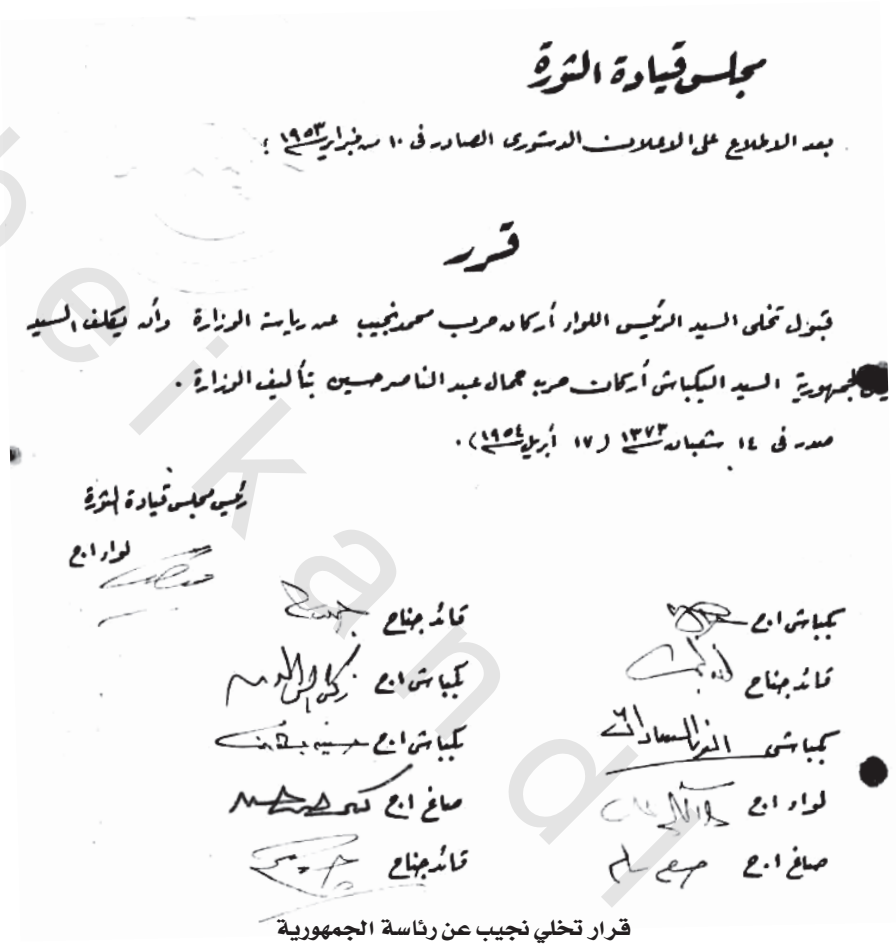

مجلس قيادة الثورة

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير ١٩٥٣ ؛

قرر

قبول تخلي السيد الرئيس اللواء أركان حرب محمد نجيب عن رياسة الوزارة وأنه يكلف السيد رئيس الجمهورية السيد البكباشي أركان حرب جمال عبد الناصر حسين بتأليف الوزارة .

صدر في ١٤ شعبان ١٣٧٣ (١٧ أبريل ١٩٥٤) .

رئيس مجلس قيادة الثورة

اللواء ا.ح

البكباشي ا.ح — قائد جناح

قائد جناح — البكباشي ا.ح

البكباشي ا.ح — البكباشي ا.ح

البكباشي ا.ح — الصاغ ا.ح

اللواء ا.ح — قائد جناح

الصاغ ا.ح

قرار تخلي نجيب عن رئاسة الجمهورية